

التقرير الشهري للفريق الاقتصادي لمعالي وزير المالية

نوفمبر 2016

ملخص تنفيذي

يستهل التقرير عرضه بالتطورات الاقتصادية المحلية والتي تغطي تطورات أسعار صرف الدولار، واليورو، والاسترليني مقابل الدينار الكويتي. حيث ارتفع سعر الصرف الأمريكي مقابل الدينار الكويتي خلال شهر نوفمبر ليصل إلى 305 فلس نهاية الشهر، أي بنسبة ارتفاع 0.6% مقارنة مع بداية الشهر. علماً بأن هذا السعر قد انخفض أوائل شهر نوفمبر مقابل الدينار، حيث أبقى مجلس الاحتياطي الفيدرالي معدل الفائدة على مستواه بدون تغيير. في حين انخفض سعر صرف اليورو مقابل الدينار الكويتي خلال الشهر المذكور ليصل إلى 324.2 فلس، وبنسبة انخفاض وصلت إلى 2.4% مقارنة مع بداية الشهر. آخذين بنظر الاعتبار بأن اليورو قد ارتفع خلال العشرة أيام الأولى من شهر نوفمبر مقابل الدينار الكويتي، وذلك بعد تراجع معدل البطالة في الاتحاد الأوروبي. أما بخصوص سعر صرف الإسترليني مقابل الدينار فقد وصل إلى 380.7 فلس، وبنسبة ارتفاع بلغت 2.7% مقارنة مع بداية الشهر. وارتفع هذا السعر خلال الأسبوع الأول من نوفمبر مقابل الدينار، حيث أبقى بنك إنجلترا المركزي سعر الفائدة عند نفس المستوى دون تغيير.

وتطرقت التطورات المحلية، أيضاً، إلى تحسن المؤشر السعري للأسهم بنسبة 2.6%، حيث وصل هذا المؤشر إلى 5,554.46 نقطة، في حين ارتفع المؤشر الوزني بنسبة 3.5%، ليصل إلى 367.3 نقطة، كما ارتفع مؤشر كويت 15 بنسبة 3.3%. وليصل إلى 855.16 نقطة. كما تناولت التطورات المحلية النمو الملموس في أرباح البنوك خلال الشهور التسعة الأولى من السنة الجارية، حيث أعلن بنك التمويل الكويتي (بيتك) عن تحقيق أرباح صافية بلغت 123.1 مليون دينار كويتي، فيما أعلن بنك وربة الكويتي أرباحاً صافية بلغت 877 ألف دينار، وحققت مجموعة بنك برقان أرباحاً صافية بلغت 48.6 مليون دينار، والبنك التجاري الكويتي 5.27 مليون دينار، وبنك الخليج 32.8 مليون دينار، والبنك الأهلي المتحد 39.1 مليون دينار.

وشملت التطورات المحلية، أيضاً، الإشارة إلى تعليمات بنك الكويت المركزي للبنوك المحلية بتقييد السماح لعملاء البنوك الأفراد بالاقتراض من غير إظهار فواتير، وذلك بعدم التزام نسبة كبيرة من العملاء لهذه الفواتير. كما أصدر البنك تعميماً بضرورة فحص جميع حالات القروض الاستهلاكية والمقسّطة الإسكانية كل ربع سنة، بالإضافة إلى أهمية التحقق بمدى الالتزام بتعليمات البنك المركزي الخاصة بمنح القروض، والتمويل الاستهلاكي المقسّط. وشملت تعليمات بنك الكويت المركزي إعدادة لإصدار تعليمات جديدة تنظم أعمال نظم الدفع والتسوية الالكترونية. وشهدت التطورات المحلية ارتفاعاً بعرض النقد بالمفهوم الواسع (M2) في السوق المحلي بنسبة 1.04% في شهر سبتمبر مقارنة مع شهر أغسطس، مع ارتفاع ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية بنسبة 1.7%، وانخفاض ودائع العملات الأجنبية بنسبة 3.6%، وارتفاع أرصدة التسهيلات الائتمانية للمقيمين بنسبة 0.8%، كما شهد الائتمان الممنوح في المؤسسات المالية غير المصرفية ارتفاعاً بنسبة 3.1%، وكذلك القروض الشخصية بنسبة 1.5%، خلال نفس الفترة. كما شهدت مطالبات البنوك المحلية على البنك المركزي (أي سندات الخزينة العامة) استقراراً في يونيو عند 1,800 مليون دينار، مع ارتفاع ودائع الأجل لدى البنك المركزي لتصل إلى 1.98 مليون دينار، وارتفاع موجودات البنك المركزي لتصل إلى 8.2 مليون دينار. وشهدت أسعار الفائدة على الودائع لأجل بالدينار ارتفاعاً بنسبة 0.3% لأجل شهر واحد، في حين استقرت لفوائد لأجل ثلاثة عند 1.04%، وانخفضت على الودائع لستة أشهر لتصل إلى 1.27%، وانخفضت الودائع لسنة لتصل إلى 1.49%.

وشهدت التطورات المحلية أيضاً انخفاضاً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (معدل التضخم) ليصل إلى 143.2 في شهر أكتوبر 2016 (سنة الأساس = 2007)، وبانخفاض عشر نقاط مقارنة بشهر سبتمبر. وذلك بسبب تراجع أسعار السلع الغذائية والمشروبات بنسبة 0.06%، ومجموعة النقل بنسبة 0.14%، ومجموعة الكساء وملبوسات القدم 0.78%، ومجموعة السلع والخدمات المتنوعة بنسبة 0.3%. في حين استقر معدل التضخم لمجموعة خدمات السكن، والمطاعم والفنادق، والتعليم، والاتصالات، عما كانت عليه في شهر يونيو 2016. في حين ارتفعت أسعار مجموعات الصحة بنسبة 0.3%، والسجائر والتبغ بنسبة 0.06%، والمفروشات المنزلية بنسبة 0.06%، والترفيه والثقافة بنسبة 0.08%. علماً بأن معدل التضخم السنوي قد ارتفع في أكتوبر 2016 بنسبة 3.62% مقارنة بأكتوبر 2015.

وشهدت التطورات النفطية تطوراً مهماً خاصاً باتفاق دول أوبك على خفض الإنتاج في اليوم الأخير من شهر نوفمبر، وهو الأول من نوعه منذ عام 2008. وما ترتب على هذا الاتفاق من خفض إنتاج أوبك اعتباراً من يناير 2017 بنحو 1.2 مليون برميل يومياً، ليصل إلى 32 مليون برميل يومياً. علماً بأن سوق النقد قد شهد في الأيام الأربعة الأولى من نوفمبر تراجعاً حاداً بالأسعار ليصل السعر الفوري لخام القياس العالمي مزيج برنت إلى 44.07 دولار بنهاية تعاملات الجمعة 4 نوفمبر. إلا أنه عاود الصعود بقوة ليصل إلى 48.02 دولار للبرميل بحلول الخميس 24 نوفمبر. وقد ساهمت التوقعات لتوصل أوبك إلى اتفاق بخصوص تثبيت الأسعار في الصعود القوي لأسعار النفط. إلا أن زخم ارتفاع الأسعار قد شهد ضعفاً بين 25 و 29 نوفمبر بسبب شكوك المستثمرين والمحليلين في قدرة أوبك على الاتفاق على خفض كبير ومؤثر وكافٍ للتخلص من تخمة العرض النفطي. بالإضافة إلى تأثير الدولار القوي الذي اقترب من أعلى مستوى له في 13 عام ونصف العام على الأسعار، وكذلك تأثيرات الأسعار بضعف التداولات قبيل عيد الشكر في الولايات المتحدة.

وشهد إنتاج منظمة أوبك من النفط، وفقاً لتقريرها الصادر في شهر نوفمبر، ارتفاعاً قياسيًّا رغم خطتها الرامية بخفض الإنتاج. حيث ضخت 33.64 مليون برميل يومياً في الشهر الماضي، وبزيادة تقدر 240 ألف برميل يومياً عن شهر سبتمبر. علماً بأن المصادر المطلعة في قطاع النفط قد أفادت بأن المملكة العربية السعودية ودولة الكويت، قد أبقتا إنتاجيهما من النفط الخام مستقرًا في أكتوبر دون تغيير يذكر عن الشهر السابق، وتراجع إنتاج النفط الخام السعودي في أكتوبر إلى 10.62 مليون برميل يومياً، مقارنة بـ 10.65 مليون برميل يومياً في سبتمبر، بينما ارتفع إنتاج النفط الكويتي إلى 3 مليون برميل يومياً في أكتوبر مقارنة بـ 2.97 مليون برميل يومياً في سبتمبر.

ثم يتطرق التقرير للتطورات الخليجية العربية، حيث قام التقرير بتلخيص التقرير الصادر عن صندوق النقد الدولي حول تنويع الإيرادات الحكومية بدول مجلس التعاون: الخطوات القادمة، أكتوبر 2016. وهنا تمت الإشارة إلى الوضع الراهن للأنظمة الضريبية الخليجية المعتمدة أساساً على الإيرادات النفطية. وفي هذا السياق أدخلت المملكة العربية السعودية، تاريخياً، أول ضرائب على دخول الأفراد والمكاسب الرأسمالية والشركات عام 1950 على المواطنين والوافدين، على حدٍ سواء. إلا أنها استبعدت المواطنين بعد ستة أشهر، واستبعدت الوافدين من دفع ضريبة الدخل عام

1975. في حين أدخلت دولة الكويت ضريبة الشركات عام 1955، وتبعتها بقية دول المجلس بالتتابع (أدخلت الإمارات الضرائب منتصف الستينيات، وعمان أوائل السبعينيات). كما قامت دول المجلس بخفض ضرائب الشركات بهدف جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وقادت أغلب دول المجلس بتبني سياسة المناطق الحرة، والإعفاءات الجمركية، وما ترتب على ذلك من تقليل الفعالية الضريبية. علماً بأن المصدر الرئيسي الحالي للضرائب غير النفطية بدول المجلس يتأتى أساساً من الرسوم الجمركية، وضريبة أرباح الشركات الأجنبية، ورسوم المخالفات. ويتميز النظام الضريبي بدول المجلس بالعديد من الخصائص، لعلّ من أهمها: محدودية الضرائب على دخول الأفراد وحصرها على الملكية الأجنبية في الشركات، وتوحيد التعرفة الجمركية بدول المجلس، مع مساهمة ضئيلة ومعتدلة للضرائب على السياحة والترفيه والتأجير والاستهلاك، واستخدام الضرائب والرسوم على العمالة الوافدة لدعم العمالة المحلية (حالة فرض البحرين والسعودية لرسوم شهرية على العمالة الوافدة بهدف تمويل تدريب العمالة المحلية، وتفاوت الآليات بدول مجلس التعاون الأخرى)، وإلزامية ضرائب الضمان الاجتماعي على المواطنين.

إلا أنه وبعد انهيار أسعار النفط منذ الربع الأخير من عام 2014، بدأت بلدان المجلس بإصلاحات جذرية للأنظمة الضريبية منذ عام 2015. ويشير التقرير إلى مجموع الإيرادات منسوبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك نسبة الإيرادات النفطية وغير النفطية بدول المجلس. كما يشير إلى مكونات الإيرادات الضريبية منسوبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول الست الأعضاء في المجلس. حيث شكّلت أكبر نسبة لمجموع هذه الإيرادات في سلطنة عُمان لتصل إلى 6%، تليها قطر لتصل إلى 3.8%، تليها الإمارات لتصل إلى 3.5%، ثم السعودية لتصل إلى 2.3%، ثم الكويت 2.2%، وأخيراً البحرين 0.8%.

ثم يتطرق التقرير إلى آلية تنويع الإيرادات الحكومية من خلال الضرائب، ويشير هنا إلى ضريبة القيمة المضافة وضريبة الأعمال والرسوم. ويرى بأنه رغم الالتزام بفرض ضريبة القيمة المضافة بدءاً من أوائل عام 2018، وكذلك الرغبة بفرض رسوم على التبغ والمشروبات المحلاة بالسكر، مبدئياً منذ أوائل عام 2017، إلا أن هناك العديد من المشاكل المرتبطة ببناء الإدارة الضريبية الملائمة، بالإضافة إلى وجود عدد من القضايا التي لازالت تحت المناقشة، والخاصة بالضرائب

عبر الحدود بين دول المجلس. وبشكل عام يرى التقرير بأن هناك ثلاث أبعاد خاصة بتصميم السياسات، والتنسيق فيما يخص ضريبة القيمة المضافة والرسوم بدول المجلس، وهي: (أ) المدى الذي تتبنى به كل دولة قواعد ومعدلات ضريبة مشابهة. (ب) تحصيل الضرائب في إطار الاتحاد الجمركي، عند الحدود، وكذلك ضرائب ترانزيت مع العالم الخارجي. (ج) توقيت تطبيق القيمة المضافة، وهل على جميع دول المجلس تطبيقها بنفس الوقت، أم هناك إمكانية للمرونة في هذا المجال. ويشير التقرير بأن اتفاقية القيمة المضافة قد حددت معدل ضريبة 5%، مع تركها مجالاً للدول الأعضاء بالمجلس في إمكانية فرض أو عدم فرض الضريبة على ستة قطاعات وهي: التعليم، والصحة، والخدمات المالية، والعقارات، والنقل المحلي، والنفط والغاز. مع تركها المجال لهذه الدول في تحديد التعريف المناسب للقطاعات الست. مع حرية في مجال الاستثناءات أو في فرض ضريبة صفرية. مع حرية أيضاً في فرض هذه الضريبة على القطاعات الحكومية والزراعية. كما أتاحت الاتفاقية فرض ضريبة صفرية على بعض بنود الأغذية من القائمة المشتركة المتضمنة (100 بند)، والمستخرجة من تصنيف النظام المتجانس للتجارة الخارجية.

وبفعل هذه المرونة الممنوحة لدول المجلس في التعامل مع ضريبة القيمة المضافة فإن العوائد المتوقعة الفعالة ستكون أقل من المتوقع (قد تصل العوائد الفعلية 50% من المحتملة)، وذلك بسبب الاستثناءات، والمعدل الصفري، والقطاعات الست المشار إليها أعلاه. الأمر الذي حدا ببعض الدول إلى اقتراح معدل ضريبي أعلى (10%) بهدف تعويض النتائج المترتبة على هذه المرونة. إلا أن الأمر المهم، في هذا المجال، هو أن شكل المرونة في تحديد القاعدة الضريبية، على مستوى كل دولة على حدا، قد يؤثر الإشكال على ثلاث جبهات وهي: (أ) يمكن أن تساهم هذه المرونة بالتأثير سلباً على العوائد المتوقعة. (ب) مساهمة المرونة في التشوهات السعرية بين دول المجلس. (ج) ستتعدّد إدارة القيمة المضافة داخل دول المجلس، وداخل الاتحاد الجمركي، حيث يمكن أن ينتج عن ذلك التعقيد فتح ثغرات قانونية على مستوى كل بلد، وعلى مستوى جمع الحصيلة الضريبية، على مستوى الخليج.

ويتطرق التقرير إلى أن الاتفاقية تحقق تجانس كامل في القاعدة الضريبية الخاصة في فرض الرسوم على التبغ والمشروبات المحلاة بالسكر. إلا أن الصندوق يلاحظ أنه لا يوجد اتفاق قوي

على توحيد هذه الرسوم، وبدلاً من ذلك هناك مرونة في تحديد الرسوم على مستوى كل بلد خليجي. ويمكن أن تصبح قضية تهريب التبغ محل اهتمام، إلا أنها لا تقتصر على دول المجلس، حتى في حالة توحيد الرسوم على هذه السلعة. حيث أن الاستهلاك غير الشرعي قد يأتي من خارج دول المجلس. أما في حالة المشروبات المحلاة بالسكر فإن تطبيق الرسوم يبرر أساساً بسبب أهداف صحية، وأنه لا يتسم بالسهولة لصعوبة تحديد ما يجب أن تفرض عليه الرسوم. وفي ظل هذه الحالة تركّز دول المجلس على تلك الرسوم التي تعالج الضرر الصحي (زيادة الوزن) من خلال فرض الرسوم تصاعدياً كلما زاد محتوى المواد السكرية في المشروبات. ويشير الصندوق بأن البديل الأفضل هو فرض رسوم معتدلة إلا أنها تغطي فئات واسعة من المشروبات المحلاة بالسكر والمعبأة للاستهلاك النهائي. وهو البديل أو المقترح الذي يتسق مع تجارب الدول الأخرى التي أدخلت مثل هذه النوعية من الرسوم (تونس: 25% من قيمة السلعة، ودول الاتحاد النقدي والاقتصادي لغرب أفريقيا: 20% كحد أقصى، والمكسيك: حوالي 0.8 دولار على كل لتر).

ويتطرق التقرير أيضاً إلى قواعد تخسيس العوائد الضريبية بين دول المجلس بسبب العبور عبر الحدود، والتي تتصف بالتعقيد. ومنشأ هذا التعقيد هو الاعتماد على إرجاع ضريبة القيمة المضافة Reverse Changing في بلد المقصد على تعاملات الأعمال، والضريبة في بلد المنشأ على مبيعات الأعمال للمستهلكين. ولمعالجة هذا التعقيد يتطلب الأمر فحوصات وتدقيقات جمركية للسلع محلّ التجارة البينية داخل السوق الخليجية المشتركة، ومضاعفة الجهد لإزالة هذه التدفقات والفحوصات على الحدود الداخلية لكل بلد عضو. ويشير التقرير إلى أن بدائل الحل متوفرة من خلال توثيق التزامات القيمة المضافة للتجار بدول المجلس، في بلد واحد من أعضاء المجلس، والمستحقة لأي بلد آخر من البلدان ضمن دول المجلس أيضاً. على أن يتم توزيع عوائد القيمة المضافة من خلال دار مقاصّة. ويشترط هذا البلد توفر شرطين للتطبيق: الأول، العمل على تجانس أكبر للقواعد الضريبية للقيمة المضافة، والثاني، تنسيق الإدارة الضريبية وتبادل المعلومات المحاسبية بين دول المجلس. وفي ظل هذه الظروف يرى الصندوق بأن هناك حاجة لفترة انتقالية قبل تطبيق ضريبة القيمة المضافة، وتمتد هذه الفترة بين 3 – 5 سنوات. ويعرض التقرير أيضاً تقديرات لعوائد القيمة المضافة في دول المجلس كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وفي ظل نسب كفاءة لتحصيل الضريبة.

ثم ينتقل التقرير بعد ذلك إلى الضريبة على أرباح الأعمال، والتي تفرض حالياً على الأنشطة غير النفطية الأجنبية (ما عدا سلطنة عُمان التي تفرضها على الشركات المحلية والأجنبية على حدٍ سواء). ويمكن أن تساهم هذه الضريبة برفع قيمة الإيرادات غير النفطية كلما تعمقت جهود تنويع مصادر الدخل. وأنه من الضروري أن تشمل هذه الضريبة الشركات التجارية المسجلة، وغير المسجلة أيضاً، وذلك خوفاً من توجه الشركات التجارية إلى شركات غير مسجلة. وأن الاستثناء من دفع الضريبة قد يشمل الأنشطة الصغيرة. ويقترح الصندوق بأن يبدأ معدل الضريبة بمعدل منخفض على أن يشمل جميع الأعمال، ويقترح أن يكون المعدل بين (5 – 10%) مع إمكانية استقطاع ضريبة الزكاة. ويحذر التقرير من أن فرض أي معدل أقل قد لا يساهم في خلق إيرادات ذات جدوى، كما أنه قد لا يغطي تكلفة الإدارة الضريبية. ويقدر الصندوق بأن إجمالي العوائد من ضريبة الأعمال (في حالة فرض معدل 15%) قد يكون في حدود 3% من الناتج المحلي الإجمالي على مستوى دول المجلس.

وتتضمن التطورات الخليجية، أيضاً، عرضاً ملخصاً لبيان بعثة الصندوق الخاص بتقرير الفقرة الرابعة للعام الجاري لدولة الكويت، ويشير الملخص إلى عدة محاور. ويتناول المحور الأول التطورات المالية الكلية من حيث: الأنشطة غير النفطية، والقطاع المالي، والتوازن الداخلي والخارجي، ومصادر التمويل. ويلاحظ البيان بأن القطاع غير النفطي مستمر في التوسع رغم النمو البطيء الذي يعكس انخفاض أسعار النفط. ويشيد الإعلان بتطور الإنفاق الاستثماري ضمن خطة التنمية. أما القطاع المالي فلا زال يتمتع بحالة جيدة سواء من حيث كفاية رأس المال (17.9%)، أو الربحية على الأصول (1%)، أو انخفاض نسبة القروض المتعثرة لتصل إلى (2.4%)، أو مخصصات خسائر القروض (206%)، مع تحسّن في الودائع المصرفية والذي يعود أساساً إلى الودائع الحكومية، مع ارتفاع في الائتمان الممنوح للقطاع الخاص. ويشير البيان أنه رغم الجهود الحكومية لضغط الإنفاق العام إلا أن وضع الموازنة، والحساب الجاري ليس بالوضع المرغوب. كما يشير إلى بدء اللجوء لإصدار السندات لتمويل العجز، بالإضافة إلى السحب من الاحتياطي. وذلك مع إعلان الحكومة للترغبة في إصدار سندات دولية بقيمة 2.9 مليار دولار.

ثم يشير الإعلان إلى المحور الثاني الخاص بالمخاطر المالية الكلية. ويتوقع البيان هنا بأن معدل النمو سيشهد انتعاشاً في الأجل المتوسط مدعماً باستثمارات البنية الأساسية الواردة في خطة التنمية، وهو الأمر الذي سيعزز نمو الأنشطة غير النفطية (والمتوقع أن يصل إلى 3.5% عام 2017 و4% في السنوات اللاحقة). ثم يتطرق للمحور الثالث الخاص في السياسات. ويقترح هنا أهمية المساواة بين الأجيال خلال فترة عشر سنوات، وما يترتب على ذلك من خفض العجز الحكومي (بعد استقطاع حصة صندوق الأجيال القادمة) من 17.5% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2016/2015 إلى 7% عام 2021، والتخلص من العجز عام 2025. ويتضمن التعديل المقترح توليفة من ضغط الإنفاق، وإصلاح الإيرادات، والواردة بالمحاور الستة في وثيقة الإصلاح. ويركّز البيان على أهمية فرض ضريبة القيمة المضافة، وزيادة الرسوم على التبغ، في ظل إطار تعاون خليجي. بالإضافة إلى أهمية مساهمة ضريبة الأرباح في إصلاح الإيرادات غير النفطية. كما يثمن البيان إجراءات الدولة الخاصة بترشيد دعم الطاقة، ويحثها على مواصلة الجهود في هذا المجال. لما لذلك من أهمية في توفير "حيزاً مالياً" يمكن توجيهه للإنفاق الاستثماري أو الإنفاق الجاري ذو الجدوى الاجتماعية. كما ثمن البيان "السياسات الاستباقية" لبنك الكويت المركزي والهادفة إلى تعزيز الاستقرار المالي واتخاذ الإجراءات المناسبة لاحتواء المخاطر المالية المحتملة.

أما في مجال التطورات الاقتصادية الدولية فأشار التقرير إلى التطورات الاقتصادية الأمريكية من حيث التقديرات المحدثة للربع الثالث لعام 2016. حيث شهد هذا الناتج في الربع المشار إليه معدل نمو بلغ 3.2% والذي يفوق بـ 0.3% عن المعدل الخاص بشهر أكتوبر من نفس العام. ويعزى ارتفاع معدل النمو جزئياً لزيادة إنفاق المستهلكين على الخدمات العائلية الخاصة بالمساكن والمنافع، وكذلك يعزى إلى ارتفاع الإنفاق على السلع المعمّرة، ووسائل النقل، وقطع الغيار. مع انخفاض الإنفاق على السلع غير المعمّرة. في حين ارتفعت مساهمة الصادرات في نمو الناتج، خاصة الصادرات الغذائية والخضروات، والسلع المعمّرة، والصادرات الخدمية خاصة خدمات السفر. كما ساهم ارتفاع الإنفاق الحكومي والمخزون الخاص في ارتفاع معدل النمو. في حين اتجه نمو الاستثمار العائلي، والإنفاق الاستثماري الفيدرالي والمحلي نحو الانخفاض. وشهد معدل التضخم الأمريكي لشهر أكتوبر ارتفاعاً بـ 0.4% على الأساس المعدل موسمياً. ويعزى هذا الارتفاع أساساً إلى ارتفاع أسعار المساكن، والجازولين. في حين بقيت أسعار الأغذية بدون تغيير وللشهر الرابع تباعاً، مع انخفاض

أسعار الأغذية المحلية. أما معدل البطالة الأمريكي فقد شهد انخفاضاً ليصل إلى 4.6% في شهر نوفمبر 2016. وانخفض عدد العاطلين ليصل إلى 7.4 مليون عاطل، تتركز أساساً في بطالة المراهقين 15.2%، ثم السود 8.1%، ثم اللاتينيين 5.7%، ثم البيض 4.2%، ثم الآسيويين 3%.

أما فيما يخص التطورات الاقتصادية الأوروبية، فقد شهدت البيانات المتاحة عن الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً في 0.3% في المنطقة الأوروبية و 0.4% في الاتحاد الأوروبي (EU28) خلال الربع الثالث من عام 2016. أما فيما يخص تطورات معدل هذا الناتج على مستوى الدول الأعضاء خلال الربع الثالث من نفس العام فقد شهدت كرواتيا أعلى معدل نمو 1.7%، ثم سلوفاكيا 1.0%، ثم اليونان والبرتغال 0.8% في كل منهما، مع تحقيق لثوانيا لأقل معدل نمو 0.1%. ويساهم الإنفاق الاستهلاكي النهائي، والتكوين الاستثماري الثابت الإجمالي، والصادرات، بدور إيجابي على مستوى المنطقة الأوروبية في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. أما فيما يخص معدل التضخم فيتوقع أن يصل إلى 0.6% في نوفمبر 2016 وبارتفاع قدره 0.5% عن شهر أكتوبر عن نفس العام. وتعزى ارتفاع أسعار الخدمات ثم الأغذية والمشروبات الكحولية كأسباب رئيسية وراء معدل التضخم. أما فيما يخص معدل البطالة فقد شهدت منطقة اليورو (EU 19)، معدل بطالة، معدّل موسمياً، وصل إلى 9.8% في أكتوبر 2016. ويعتبر هذا المعدل هو الأقل في منطقة اليورو منذ يوليو 2009. أما معدل البطالة في المجموعة الأوروبية (EU28) فقد بلغ 8.3% في أكتوبر 2016. والذي يعتبر أقل معدل نمو مسجل منذ فبراير 2009.